على أبواب العام الرابع للانتفاضة :المقاومة صمدت في أصعب الاختبارات وحماس عنوان المواجهة

29-9-2003

وبعد انقضاء العام الثالث للإنتفاضة، ظل الهاجس الأمني هو عنوان البيت الإسرائيلي بعد أن أخفقت كافة الخيارات العسكرية والإجراءات الأمنية في توفير الأمن لمجتمع الكيان، وبعد نظرة تقويمية للجوانب الأمنية والعسكرية، يعترف الصهاينة أنه في هذه الأنتفاضة أصيبت الجبهة الداخلية الإسرائيلية أكثر من أي حرب أخرى، باستثناء حرب(النكبة

بقلم وسام عفيفة

بعد ثلاث سنوات على المواجهات الدامية كان العام الثالث للإنتفاضة مليئا بالأحداث والتطورات والمتغيرات وهو ما شكل منعطفا جوهريا في تاريخ الصراع مع الإحتلال، وإذا أردنا أن نختار عنوانا لهذا العام يمكن أن نسميه "عام الإغتيالات" أو شطب مرحلة أوسلو أو التقلبات السياسية فكلها عناوين تعبر عن مضمون تفاعلات العام الثالث.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر من العام 2000، حددت الحكومة الإسرائيلية آنذاك برئاسة أيهود باراك هدفا سياسيا محددا للحرب التي تشنها من أجل القضاء على هذه الإنتفاضة، ألا وهو إقناع الفلسطينيين بأنهم لن يستطيعوا مطلقا إجبار إسرائيل على "تقديم تنازلات سياسية" عن طريق القوة، لم تقدمها خلال المفاوضات، بحيث تدرك قيادة السلطة الفلسطينية أنه لا مناص من العودة لطاولة المفاوضات كخيار وحيد. ولكن ذلك ما لم يحدث حتى الآن. كما تبلورت خلال هذا العام صورة حركة حماس ليس فقط كمنظمة جهادية من منظمات المقاومة الفلسطينية بل كطرف أساسي في الحياة السياسية الفلسطينية والمعادلة السياسية تحظى بالإحترام والثقة والتقدير.

واسرائيليا، يصف الصحفي الإسرائيلي حيمي شليف محلل سياسي وخبير استطلاعات في صحيفة "معاريف" وضع المجتمع الإسرائيلي بالقول :"بعد ثلاث سنوات تكرس اليأس والإحباط والإكتئاب، والأمل القليل الذي تبقى ينحسر رويدا رويدا". ويضيف :"في كل مكان تنظر إليه ترى طريقا مسدودا في أحسن الأحوال وانسحابا للخلف في أحوال أقل جودة وخطرا للإنغماس في الإحتمال الأسوأ من كل المجريات".

* عام التضحيات والجهاد

وعلى صعيد التضحيات الفلسطينية، أفادت آخر إحصائية فلسطينية حول الإنتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة في 29 سبتمبر 2000 وحتى الحادي والثلاثين من شهر آب الماضي، أن الشعب الفلسطيني قدم خلال خمسة وثلاثين شهرا 2700 شهيد بينهم 490 طفلا و 180 من الإناث. وأمام الصورة السياسية والميدانية في الأراضي المحتلة فقد وصلت الانتفاضة إلى نقطة اللاعودة وأصبح استمرارها ومستقبلها مرهونا بتحقيق أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني الذي لم يبقى لديه شيء ليخسره. واقترن هذا العام الذي تم فيه نسج مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة بالعدوان والإحتلال للعراق وفصل جديد في تاريخ العلاقات الدولية وهو ما فرض على الإنتفاضة أن تتحمل أعباء ونتائج وتداعيات هذه المرحلة، في حين كانت أبرز محطات العام الثالث على النحو التالي :

أولا: حماس تتألق لمواجهة المشهد والمعادلة السياسية: فقد تبلورت خلال هذا العام صورة حركة حماس ليس فقط كمنظمة جهادية من منظمات المقاومة الفلسطينية بل كطرف أساس في الحياة السياسية الفلسطينية تحظى بالإحترام والثقة والتقدير. وعربيا، كانت حماس مدخل الإتصالات العربية التي قادتها مصر وأطرافا عربية أخرى لتوحيد المواقف الفلسطينية حول رؤية شاملة للمرحلة السياسية خاصة أثناء وبعد غزو العراق.

وفلسطينيا، كان الإهتمام والحرص مركزا حول رؤية وثقل حماس في صياغة البرنامج السياسي للمرحلة التي كانت تصوغه السلطة سواء قبل حكومة ابو مازن أو بعدها. ونجحت حماس خلال هذا العام في لعب دور محوري في إدارة الصراع وشد الخيوط نحو صيغة أقرب إلى التوافق حول القضايا السياسية والأمنية، مما أسهم في تجنيب الساحة الفلسطينية الخلافات والإنفجار الداخلي الذي كان يراهن عليه الكيان الصهيوني والولايات المتحدة من خلال محاولات الإستقطاب والتشويش والإغراءات للقيادات والقوى السياسية.

ثانيا: الإغتيالات : انقلاب في التفكير "لإسرائيلي" لإدارة الصراع

كان الفشل الذي منيت به خطط شارون العسكرية والأمنية في مواجهة الإنتفاضة على مدى أكثر من عام وفرض رؤيته السياسية على الفلسطينيين محبطا له ولأركان حكومته الذين شعروا أن تكلفة المواجهة كانت عالية في أعداد القتلى والجرحى والخسائر بعد تنفيذ خطط "المائة يوم"، "طريق جهنم" وغيرها، ولم يبق أمامهم الكثير لعمله للقضاء على المقاومة وتحقيق قوة ردع كبيرة في مواجهتها، صحيح أن الإغتيالات كانت نهجا ثابتا في سياسات الإحتلال، لكن الجديد في هذا العام كان الآليات المتبعة والقيادات المستهدفة والتي تركز في معظمها ضد حركة حماس. فالإحتلال لجأ إلى تقنيات متقدمة جدا وتبديل أساليبه في الإغتيال من خلال عمليات تدمير المنازل أو اقتحام أم مهمات خاصة تماشيا مع السياسة التي أعلنها شارون "إنه لم يعد مكان أو مسؤول آمن"، أما الأشخاص فقد اتسعت دائرتهم بحيث تشمل أي من نشطاء الإنتفاضة بقطع النظر عن درجته التنظيمية أو انتمائه، أما الأهداف فقد

عكست الخطورة والإحباط في نفس الوقت.
ثالثا: خارطة الطريق للخروج من اوسلو
ولدت خارطة الطريق كمشروع سياسي بعد أن قررت "اسرائيل" التخلص من اتفاقات اوسلو والتخلي عن كل التزاماتها وبلغ الضغط والتحرك الدولي ذروته في خضم الأجواء التي خيمت على المنطقة غداة التحضير للعدوان على العراق، وبلغت المخاوف من وجود فراغ سياسي في المنطقة ينذر بأخطار جسيمة تهدد كافة الأطراف وتحسبا لما قد يترتب على مرحلة ما بعد صدام.
الرؤية الأمريكية والإسرائيلية لخارطة الطريق تُعزى لها كل الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال العام الثالث من الإنتفاضة سواء بغرض إجراء التغيير على النظام السياسي واستحداث منصب رئيس الوزراء في أعقاب مؤتمر لندن أو بتصعيد الضغوط على شخص عرفات وزعامته ومحاولة تكريس عزلته في المقاطعة أو برفض الإعتراف بمشروع الهدنة وتصعيد سياسة الإغتيالات للقيادات أو وضع الشروط أمام حكومة ابو مازن التي من شأنها أن تدخله في أزمة صراع داخلي لا أحد يعرف مداه وأبعاده. كل ذلك ينطلق من الرؤية السياسية الجديدة التي بلورتها الإدارة الأمريكية وحكومة شارون لمعالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني باعتبار أن هذه الرؤية تتلاءم مع الرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة وإعادة رسم الخريطة السياسية لها.
رابعاً : النظام السياسي الفلسطيني وتقلباته : يواجه النظام السياسي الفلسطيني منذ انتهاء المرحلة الإنتقالية امتحانا عسيرا بسبب افتقاره للمشروعية الدستورية والقانونية، لذا ظل يعاني من هذا الخلل الذي بلغ ذروته في العام الثالث للإنتفاضة حيث مورست الضغوط على السلطة للإعلان عن الدستور وإجراء الانتخابات من قبل أطراف عدة كان على رأسها الولايات المتحدة، لكنه تم التخلي عن هذه المطالب بعدما نجح الفلسطينيون في التكيف والتجاوب معها واتضح أنها ستعزز من زعامة عرفات وقوة النظام الفلسطيني. وبعد ذلك تم الضغط باتجاه آخر يهدف إلى تفكيك النظام السياسي الفلسطيني وإعادة هيكلته بصورة شاملة وجوهرية لإضعاف هذا النظام وإبعاده عن مرجعيته الوطنية والنضالية المتمثلة في منظمة التحرير والمجلس الوطني، ونظرا لمحدودية السلطة على الصمود في وجه الضغوط وحاجتها للتواصل مع الأطراف الدولية اضطرت إلى الدخول في اختبار الإصلاحات والتغيير السياسي باستحداث رئيس للوزراء.
خامسا: محاولات عزل الإنتفاضة : فقد تعرضت الإنتفاضة خلال العام الثالث إلى ضغوط ومصاعب ثقيلة بسبب التغيرات التي شهدها النظام العالمي والتقلبات السياسية الإقليمية والدولية وتآكل قدرات المقاومة والصمود في العالم العربي بانفجار الملف العراقي والذي انتهى باحتلال الولايات المتحدة للعراق وإسقاط نظام وزعامة صدام بالقوة، وتمركز أكثر من ثلث القوات الأمريكية في العراق والمنطقة المحيطة خاصة في دول ومياه الخليج .
هذه التطورات والتقلبات جعلت الإنتفاضة عملا محصورا ومعزولا داخل فلسطين خصوصا بعد أن تبدلت نظرة العالم إلى المقاومة وأصبحت تقابل الإرهاب في السياسة الدولية، ومحاولة سحب هذا التصنيف من الناحية العملية على أعمال الانتفاضة والمقاومة في فلسطين بينما صنفت جميع أعمال وممارسات الإحتلال العدوانية على أنها من قبيل مقاومة الإرهاب. هذا التغيير شكل غطاء مهما للإحتلال الإسرائيلي لتنفيذ كل مخططاته ضد الفلسطينيين وأطلق يده في ملاحقة وتصفية نشطاء الانتفاضة وقياداتها السياسية والميدانية دون أي حسيب أو رقيب من المجتمع الدولي .
* الإنتفاضة في أرقام
النزيف الفلسطيني لم يتوقف خلال الثلاث سنوات ولازالت رموز الإنتفاضة مثل محمد الدرة وفارس عودة وإيمان حجو شاهدة على هول الجريمة وعظم التضحيات وفي هذا الإطار، أفادت آخر إحصائية فلسطينية حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني منذ بداية الإنتفاضة في 29 سبتمبر 2000 وحتى الحادي والثلاثين من شهر آب الماضي، أن الشعب الفلسطيني قدم خلال خمسة وثلاثين شهرا 2700 شهيد بينهم 490 طفلا و 180 من الإناث.
وأوضحت الإحصائية التي أصدرها مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أن من بين الشهداء، 732 قتلوا جراء القصف الإسرائيلي، الذي بلغ منذ تشرين الأول من العام 2000م 20588 مرة، فيما استشهد 185 فلسطينيا مستهدفين و 76 آخرين غير مستهدفين فى عمليات اغتيال. وذكرت الإحصائية أن 95 فلسطينيا بين شيخ وامرأة وطفل من المرضى سقطوا بسبب العراقيل التي وضعها الإحتلال على الحواجز العسكرية حيث أقامت قوات الإحتلال 1617 حاجزا ونقطة عسكرية جديدة خلال الإنتفاضة. وأشارت إلى أن 41 شهيدا سقطوا جراء اعتداءات المستوطنين، وسقط من طلبة المدارس والجامعات 553 قتيلا و 9 قتلى من الإعلاميين والصحافيين فيما قُتل 25 من أفراد الأطقم الطبية والدفاع المدني خلال تلك الفترة، وحسب الإحصائية فان إجمالي عدد الجرحى خلال 35 شهرا من الانتفاضة بلغ 36743 جريحا. وبلغ عدد المعتقلين 7389 أسيرا موزعين على 22 سجنا ومعسكر وأعلن وزير شؤون الأسرى والمحررين، هشام عبد الرازق أن من بين الأسرى 80 أسيرة، يقبعن في سجن "نفيه ترستا" في معتقل الرملة شمال القدس المحتلة، و 361 أسيراً من الأطفال دون الثامنة عشر، يقبع العدد الأكبر منهم في سجن "هشارون" شمالي مدينة"تل أبيب"، والباقي في سجون "مجدو" و "عوفر"، في بيتونيا، والبعض الآخر في مراكز تحقيق "المسكوبية"، "قدوميم"، "حوارة" ومعسكر "سالم"، ونوه الوزير إلى أن ما يقارب 21 ألف مواطن من مختلف الأعمار، تعرضوا للاعتقال لأسباب مختلفة ولفترات زمنية متفاوتة خلال الانتفاضة. وبلغ عدد الانتهاكات ضد الصحافيين والإعلاميين 473 اعتداء ما بين استشهاد وإصابة واعتقال واحتجاز وتقييد الحركة أثناء تغطيتهم لجرائم الإحتلال وغيرها.
وفي السياق نفسه بلغ عدد المنازل المتضررة فى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كلى وجزئى 53656 منزلا بينها 3877 دمرت بشكل كلى منها 1555 في غزة و 49779 منزلا تعرضت لأضرار جزئية، وذكرت إحصائية المركز أن عدد المنشآت الصناعية والتجارية التي تم تدميرها بالكامل خلال الإنتفاضة 7129 موزعة بين ورش صناعية ومحلات. وأشارت الإحصائية إلى أن 165 ألف دونم من الأراضي تم الاستيلاء عليها لصالح مشروع الجدار الفاصل الاستيطاني. وبلغ إجمالي الأراضي التي جرفت 60467 دونما
* دولة الإحتلال في المستنقع
أحد المحللين الإسرائيليين لفت الأنظار إلى أنه ومنذ قيام (إسرائيل) عام 1948 لم يسقط عدد كبير من القتلى الإسرائيليين مثلما سقط في عهد شارون (أكثر من 870 قتيلا) ولا في كل حروب إسرائيل وأنه لم تنفذ عمليات فدائية مثلما نفذت في عهد شارون (أكثر من ثلاثمائة عملية)، ويخلص هذا المحلل إلى أن شارون يدفع ثمنا باهظا للسياسة المراهقة التي يتبعها. ولا يوجد أي أمل لدى هؤلاء المحللين في أن يفتح شارون ثغرة في الجدار السياسي ويقولون إنه مصمم على الإستمرار في خوض "حربه المقدسة" ضد

الفلسطينيين حتى لو كلف ذلك الإسرائيليين ثمنا باهظا من القتلى والدماء .

*إخفاق عسكري

وبعد انقضاء العام الثالث للإنتفاضة، ظل الهاجس الأمني هو عنوان البيت الإسرائيلي بعد أن أخفقت كافة الخيارات العسكرية والإجراءات الأمنية في توفير الأمن لمجتمع الكيان، وبعد نظرة تقويمية للجوانب الأمنية والعسكرية يعترف الصهاينة – محللين وعسكريين- أنه في هذه الأنتفاضة أصيبت الجبهة الداخلية الإسرائيلية أكثر من أي حرب أخرى، باستثناء حرب(النكبة) ويدعي زئيف شيف المحلل الاستراتيجي في يديعوت أن هذه هي الحرب الوحيدة التي أصيب فيها مدنيون إسرائيليون أكثر مما أصيب رجال أمن، وأن هدف الفلسطينيين ضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية، في قلب الدولة. ويضيف (إسرائيل) لم تنجح في منع الهجمات على الجبهة الداخلية الإسرائيلية في كل أشهر القتال، ولكن من ناحية عسكرية نجحت أجهزة الأمن في أن تقلص بشكل كبير عدد الهجمات على الجبهة الداخلية. إلا أن الإسرائيليين يعترفون أن جيشهم لم ينجح أيضا في جهوده العسكرية لمنع تهريب السلاح والمواد المتفجرة غير المنقطع إلى المناطق الفلسطينية، كما أن إنتاج المواد المتفجرة يستمر هناك بلا انقطاع، وفي منطقة الحدود مع رفح دمر نحو مائة نفق، هرّب عبرها الفلسطينيون السلاح والمواد المتفجرة، ولكن الفلسطينيين تمكنوا دوما من حفر المزيد من الأنفاق وتعميقها (30 متر). وحسب المعطيات الإسرائيلية، فإن نسبة الخسائر في هذه الإنتفاضة كانت سيئة بالنسبة لهم بالقياس إلى كل حرب سابقة. فنسبة القتلى الإسرائيليين إلى الشهداء الفلسطينيين هي 1 مقابل 3، حيث قتل في الانتفاضة الحالية من الإسرائيليين أكثر مما قتل في حرب الأيام الستة (في حينه قتل 803 إسرائيلي).

وبناء على ما سبق تبرز استنتاجات عسكرية لما حققته الإنتفاضة على هذا الصعيد:

واصلت المقاومة الفلسطينية اختراق الأمن الإسرائيلي رغم كل إجراءات الحصار والإغلاق والاستنفار الأمني الدائم لمنع العمليات الاستشهادية داخل مدن الكيان وهو ما يطلقون عليها "البطن الطرية" لإسرائيل(وهي خط الحدود بين المدن الإسرائيلية والضفة الغربية) باعتباره المقطع الأكثر استهدافا وانكشافا من الناحية الأمنية في الضفة، ولا يعنى به المستوطنات أو مواقع الجيش الإسرائيلي فقط، بل حتى الطرق التي تسير عليها السيارات الإسرائيلية ومعظمها من المستوطنين، حيث تشير الأرقام إلى أن 89 مستوطنا قتلوا بنيران المقاومة داخل سياراتهم، من أصل 276 قتلوا في الضفة الغربية. وبالرغم من أنه في المناطق المحاذية لقطاع غزة وداخله كان عدد العمليات هو الأعلى ((9.628 فإن عدد الخسائر هناك كان الأقل (نحو 10 في المائة) مقارنة بباقي المناطق. وكذا أيضا عدد الجرحى (نحو 8 في المائة فقط) وذلك نتيجة للطوق الأمني و الجدار الذي يحيط بقطاع غزة.

في المقابل استمرت صواريخ القسام وقذائف الهاون التي تطلق من قطاع غزة ، إحداث ضررا نفسيا أكثر مما أحدثت من الضرر المادي خصوصا بعدما وصل مداها إلى مدينة عسقلان . وتبقى المعضلة الأمنية والعسكرية الأخطر التي يواجهها الإسرائيليون هي القنابل البشرية (الاستشهاديون) والتي تمثل السلاح الأقوى بالنسبة للمقاومة الفلسطينية وعليه فإن عدد الإصابات الأكبر لحق بالصهاينة من العمليات الاستشهادية ، والتي أوقعت 56 في المائة من إجمالي القتلى الصهاينة.

على صعيد الوسائل العسكرية الإسرائيلية المستخدمة لقمع الانتفاضة أصبح سلاح الجو الإسرائيلي سلاحا رئيسيا في المواجهة خصوصا في إطار حرب الاغتيالات التي يشنها الإحتلال، بالإضافة إلى وسائل وتقنيات المراقبة المتطورة وجمع المعلومات الاستخبارية حيث لعبت الطائرات بلا طيار دورا هاما في المواجهة واضطر جيش الاحتلال حتى إلى شراء ساعات طيران لطائرات بلا طيار من السوق المدنية لمواجهة المقاومة. كما لا يمكن تجاهل دخول فلسطينيي الـ 48 على خط المواجهة إلى جانب إخوانهم في انتفاضة الأقصى، حيث تشير تقارير إسرائيلية إلى أن خلايا من فلسطينن المحتلة عام 48 شاركت في عمليات بطرق مختلفة أسفرت عن مقتل 60 إسرائيليا وإصابة 403 آخرين. وقد تم اعتقال 78 فلسطيني في هذا الإطار .

ونتيجة لكل ذلك لا يمكن إغفال التأثيرات الاقتصادية على المجتمع الإسرائيلي الذي يعيش أزمة هي الأسوأ في تاريخه بحيث تعترف تقارير إسرائيلية بأنه اقتصاد على حافة الانهيار، وقد أكد تقرير اقتصادي أن الإنتفاضة أثرت على الإقتصاد الإسرائيلي بكافة مجالاته، السياحة،الزراعة، العقارات، الصناعة والتجارة بشقيها الداخلي والخارجي. ووفقاً للتقرير الذي يرصد أثر الإنتفاضة على الإقتصاد الإسرائيلي، خلقت الإنتفاضة جواً من القلق عند الإسرائيليين والأجانب، والترقب عند المستثمرين ورجال الأعمال والحذر عند الفعاليات الإقتصادية ، ونتج عن ذلك انخفاض في معدلات النمو وتراجع في التوظيفات والاستثمارات وتقليص حجم الصادرات..وأكد التقرير أنه كان لانتفاضة الأقصى جملة من التأثيرات المادية المباشرة وغير المباشرة على الجانب الإسرائيلي سيما في مجال الاقتصاد والحياة الإجتماعية وعلى مستويات متعددة..